الراصد

شؤون فلسطينية

2016/05/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

مبادرة فرنسية لم تولد..... 3

التوزيع الإستراتيجي لثورات الغضب العربية..... 5

هنية: الاحتلال يحرق أرض غزة والمحاصِرون يحرقون أولادها..... 8

الفصائل تحمل السلطة مسؤولية "محرقة الهندي "..... 9

حماس تنقل رسائل تهدئة الى اسرائيل..... 12

تفاصيل اتصالات تهدئة غزة مع حماس من جهة واسرائيل من جهة اخرى..... 12

رئيس الشاباك السابق يدعو لتحسين الوضع الاقتصادي في غزة..... 13

مسؤول لـ معا: التنسيق الامني يستمر في هذه الحالة فقط..... 14

تقرير فلسطيني يوثّق سياسات الاحتلال العقابية منذ بداية العام الجاري..... 14

هارتس:الشاباك حاول إقناع عباس بتصليب موقفه من حماس عبر أسماعه تسجيلا صوتيا..... 16

الشيخ رائد صلاح قبيل سجنه: اعتقالي لن يؤثر في الدفاع عن الأقصى..... 17

منصور يطالب الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم "إسرائيل"..... 18

مجلس الأمن يناقش إرسال قوة دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين..... 19

الاحتلال الإسرائيلي يقصف غزة لليوم الثالث على التوالي..... 20

سفير فنزويلا: اسرائيل تريد تنفيذ "حل هتلر النهائي" ضد الفلسطينيين..... 21

حول قرار منظمة التحرير بتحديد العلاقة مع الاحتلال..... 22

ضم الضفة المحتلة..... 23

المقاومة الفلسطينية تواجه المنطقة العازلة شرق غزة..... 24

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

مبادرة فرنسية لم تولد

عبد الستار قاسم الجزيرة نت 2016\5\7

تنشغل وسائل الإعلام المختلفة بما يعرف بالمبادرة الفرنسية الخاصة بحل الصراع العربي الصهيوني المتقلص إلى صراع فلسطيني صهيوني، وتتعدد الآراء حول احتمال نجاحها، وتتأرجح المبادرة نفسها بين رافض لها ومتردد في قبولها.

يبدو أن فرنسا لا ترى فرصا أمام الجهود الأميركية لحل الصراع الدائر حول فلسطين، وسئمت من الجمود الذي يحيط بمجريات التحادث حول مستقبل هذا الصراع، فقررت أن تأخذ على عاتقها مبادرة عساها تجد قبولا لدى مختلف الأطراف المعنية؛ لكن المبادرة سرعان ما اصطدمت بجدار إسرائيلي متعنت كالعادة وتم رفضها إسرائيليا. أما الجانب الفلسطيني فترنح في البحث عن رد على المبادرة، لكنه لا يملك في النهاية سوى الموافقة على خوض غمارها على أمل أن تتمخض عن حل يرضي بعض الفلسطينيين.

جوهر المبادرة الفرنسية

لم ينشر الفرنسيون مبادرتهم وأبقوها ضمن الأروقة الديبلوماسية لتتناقلها الأوساط الرسمية وتتجادل حولها، وما علمناه من المبادرة يأتي من وسائل الإعلام التي استندت إلى تسريبات من هنا وهناك حول فحوى المبادرة.

يتعلق جوهر المبادرة بإعادة الصراع الدائر إلى المحافل الدولية والذي يعني وفق المبادرة مؤتمرا دوليا تحضره دول معنية بإيجاد حل في أسرع وقت ممكن للصراع. وتتحدث المبادرة حول قضايا جوهرية أخرى مثل القدس واللاجئين وأمن الصهاينة والاستيطان.

بخصوص القدس تقول المبادرة باعتبار القدس عاصمة لدولتين إحداهما وهي الفلسطينية منزوعة السلاح، تحتفظ إسرائيل بالسيادة على الأحياء اليهودية، وتكون الأحياء العربية ضمن الدولة الفلسطينية التي لا يبدو أن لها سيادة. أما الأماكن المقدسة الإسلامية فتكون ضمن السيادة الفلسطينية.

وبخصوص اللاجئين، لا تنص المبادرة على عودة اللاجئين الفلسطينيين وإنما تترك المسألة للتفاوض بين الأطراف لتقرير مصير اللاجئين الفلسطينيين مع عدم اعتبار قرارات الأمم المتحدة مرجعية في حل هذه المسألة. تركز المبادرة على الأمن الإسرائيلي ولا تأتي على ذكر الأمن الفلسطيني، وتقبل حل الدولتين وتدعو للضغط من أجل إنفاذه. وتعطي المبادرة للمتفاوضين عامين للتوصل إلى حل نهائي وإغلاق ملف الصراع.

احتكار البحث عن حل

لم يكن من المتوقع أن تحظى المبادرة الفرنسية بقبول من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل حتى لو تظاهرت الولايات المتحدة بالليونة والاستعداد للبحث في المقترحات الفرنسية وذلك بسبب اتفاق تاريخي بين إسرائيل والولايات المتحدة على إخراج القضية الفلسطينية من المحافل الدولية وعدم السماح بإنفاذ أي حل إلا بعد موافقة الدولتين.

اعتبرت إسرائيل وأميركا بعد حرب العام 1973 نفسيهما بوابة حل الصراع وتعهدتا بعدم السماح لأي جهة أخرى حتى لو كانت الأمم المتحدة بالبحث عن حل، ومنذ ذلك الحين تحتكر أميركا وإسرائيل مختلف النشاطات الخاصة بالبحث عن حل، وإن سمحتا لدول أخرى لعب دور فذلك لن يكون سوى دور هامشي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

منعت أميركا الاتحاد الأوروبي من لعب دور رئيسي في البحث عن حل، وأبقته على هامش الملعب، على الرغم من أنه يلعب دورا أساسيا في دفع فواتير التدمير الإسرائيلي للمناطق العربية. ومنعت أميركا روسيا من التدخل المباشر في القضية الفلسطينية، والتي كانت قد تعبت من بلادة العرب والفلسطينيين في دعم أنفسهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر.

فرنسا خرقت الاتفاق الأميركي الإسرائيلي بشأن احتكار الحل بصورة مزدوجة: من ناحية، هي تريد أن تتدخل جوهريا وليس هامشيا في البحث عن حل، ومن ناحية أخرى، تريد إعادة الصراع إلى المحافل الدولية. من كلا الناحيتين، كان من المتوقع أن ترفض إسرائيل المبادرة حتى لو ألحقت ظلما بالفلسطينيين، ومن المتوقع ألا تدعم أميركا المبادرة بالقوة الكافية لإنجاحها، ولم يكن من المتوقع أيضا أن ترفض إسرائيل المبادرة قبل التشاور مع الأميركيين.

خطأ فلسطيني إستراتيجي

ارتكب الفلسطينيون خطأ -أو بالأصح خطيئة- إستراتيجية عظيمة عندما قرروا البحث عن حل لقضيتهم خارج المحافل الدولية ومن خلال الأميركيين. لم يقرأ الفلسطينيون الولايات المتحدة جيدا، أو أن مستشاريهم تعمدوا عدم القراءة الجيدة، فوقعوا في وهم احتمال قيام أميركا بالضغط على الصهاينة لتليين المواقف والاستجابة لبعض المطالب الفلسطينية. وعلى مدى سني المحادثات الفلسطينية الصهيونية مارست أميركا الضغوط على الفلسطينيين دون الإسرائيليين، وتركز همها على الأمن الإسرائيلي مع إغفال تام للأمن الفلسطيني.

لم تكن الأمم المتحدة نزيهة، وكانت حجر الأساس في تقسيم الوطن الفلسطيني وضياعه وتشريد الشعب، لكن لولا الضغوط الأميركية التي مورست على دول العالم عام 1947 لما اتخذت الأمم المتحدة قرارها بتغييب الشعب والوطن الفلسطينيين. على الأقل هناك في الأمم المتحدة من يرغب في قول الحق لصالح الفلسطينيين، أما في الولايات المتحدة فالحق غائب، وكل القوى الأميركية موجهة نحو خدمة الصهاينة والكيان الصهيوني.

ولهذا لم يكن من الحكمة أن يتجاوز الفلسطينيون الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية لصالح الهيمنة الأميركية، لم يجلب لنا الأميركيون سوى الدمار والخراب، وما زالوا يمعنون في ظلمهم وجبروتهم ضد شعب فلسطين.

لا حماية للمبادرة الفرنسية

سبق للرئيس الفرنسي جاك شيراك أن زار قطاع غزة وأعلن أنه مع قيام دولة فلسطينية، لكن ماذا عملت فرنسا بعد ذلك لتحقيق هذا الهدف؟ حتى الآن لا شيء. صحيح أن الرئيس الفرنسي قسا على نتنياهو عندما زار الإليزيه، لكن هذه القسوة لم تترجم إلى إجراءات عملية ضد إسرائيل. بقيت فرنسا تتحدث إعلاميا عن العدالة في المنطقة العربية الإسلامية، لكنها لم تصنع شيئا لتصحيح جرائمها التاريخية ضد الفلسطينيين والعرب، ولم تصنع شيئا لإرغام إسرائيل على تليين مواقفها بخصوص الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

زعماء فرنسا ما زالوا يخشون الصهاينة، ومن شدة خشيتهم سنوا قوانين تطال مواطنيهم الذين يمكن أن ينتقدوا الصهيونية وإسرائيل، وما زال الرئيس الفرنسي حبيس التطلعات الصهيونية العالمية، ولا يجرؤ على تحدي إسرائيل والولايات المتحدة. وقد رأينا كيف انساقت فرنسا بسهولة للأهواء الإسرائيلية والأميركية في عدد من الأقطار العربية، وساهمت في تدمير بلدان عربية وسفك دماء العرب.

وإذا كانت فرنسا لا تملك الجرأة والشجاعة للدفاع عن مواقفها فإنها يمكن أن تتنازل بسهولة عن رؤيتها للحل في المنطقة العربية الإسلامية. فرنسا ضعيفة أمام إسرائيل وأميركا، فضلا عن كونها أقل شأنا على المستوى العالمي من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، ولا تستطيع مجاراة دول عظيمة مثل روسيا والصين.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

قدرات فرنسا تراجعت نسبة لقدرات دول أخرى، ولم تعد صاحبة قرار على المستوى الدولي على الرغم من وجود تأثير محدود لها، ولهذا لا تستطيع أن تروج لمبادرتها جيدا أو أن تدفع بها إلى صدارة الحراك الديبلوماسي العالمي، وستضطر للتنازل عنها، أو إغلاق ملفها وتصديرها إلى السبات.

سجل فرنسا حيال القضية الفلسطينية مشؤوم وبائس، فقد تآمرت مع بريطانيا على تقسيم أرض الشام، وأفرزت الدولتان فلسطين الانتدابية لتخصيصها للصهاينة اليهود، وهي التي دعمت قيام دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، وهي التي زودت إسرائيل بمختلف أنواع الأسلحة، وخاضت إسرائيل حرب 1967 في الغالب بأسلحة فرنسية، وهي التي زودت إسرائيل بالمفاعل النووي الذي أنتج القنابل الذرية بعد ذلك. فرنسا صاحبة آثام كبيرة، وعليها أن تكفر عما صنعته بالشعب الفلسطيني قبل أن تطرح مبادرات.

موقف السلطة الفلسطينية

من الناحية القانونية، لا يحق لأحد على الساحة الفلسطينية أن يتخذ موقفا من المبادرة نيابة عن الشعب لأن الشرعية مفقودة على كل المستويات السياسية الفلسطينية. لكن من الملاحظ أن منظمة التحرير مشغولة منذ عقود بطرح مبادرات لحل القضية الفلسطينية، ولم توفق في أي مبادرة. الأصل أن تكون منظمة التحرير منشغلة في ابتداع أساليب ووسائل لتحرير فلسطيني لا في طرح مبادرات لا تجد من يشتريها من أصحاب القرار، وهي تتلقف كل مبادرة تصدر من جهات عربية ودولية.

منظمة التحرير الآن ومعها السلطة الفلسطينية أشبه ما تكون بغريق يبحث عن قشة يتعلق بها. ترددت السلطة الفلسطينية غير الشرعية في قبول المبادرة، لكن ترددها لم يكن صلفا لكي لا تقطع حبلا مع فرنسا، ثم أخذت السلطة تجنح نحو قبول المبادرة.

وفي الواقع لا تستطيع السلطة الفلسطينية رفض المبادرة على الرغم من المآخذ الكبيرة على ما تطرحه من حلول لمختلف القضايا بسبب موقفها الضعيف واعتمادها الكلي على الإحسان العالمي لصياغة حل، ومع رفض إسرائيل للمبادرة ستصبح السلطة أكثر ميلا لقبول المبادرة من باب تسجيل نقاط ضد إسرائيل، وسينعكس موقف السلطة على مواقف دول عربية عدة، وسيتبلور موقف عربي لصالح المبادرة. لكن ماذا سيكون مصير المبادرة أمام الرفض الإسرائيلي، وأمام غياب إجراءات دولية ضد إسرائيل؟ مصيرها إلى الرف.

التوزيع الإستراتيجي لثورات الغضب العربية

محمد هنيد الجزيرة نت 2016\5\7

إن كل التحركات السياسية والعسكرية ومجموع التحالفات المتجددة اليوم في المنطقة إنما تعود رأسا إلى نقطة البدء ممثلة في الانفجار التونسي الكبير يوم 17ديسمبر/كانون الأول 2010.

"عاصفة الحزم" أو "عملية رعد الشمال" أو حتى ما يطلق عليه "الحرب العالمية على الإرهاب" يضاف إليها الانسحاب الروسي من سوريا وكذلك "اعتداءات بلجيكا" ومجمل التحركات العربية الأخيرة؛ إنما تجد جذورها الحقيقية في ثورات الغضب أو بالتحديد في العوامل والفواعل والشروط والواقع الجديد الذي خلقته هذه الثورات.

لا نقتصر هنا على تصوير الربيع إطارا زمنيا للحوادث المتعاقبة اليوم في كامل المنطقة بل نبحث أساسا في تحديد الفواعل الوظيفية التي خلقها الحدث الكبير وفي تداعياته التي لا تزال تتفاعل كل يوم.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

المتغيرات المراقَبة والحرة

علميا يتحكم في طبيعة نشأة الأشياء وتمددها واندثارها نوعان من المتغيرات: أولها المتغيرات المراقَبة وهي مجموع العناصر التي يمكن مراقبتها والسيطرة عليها أو التحكم بها وحتى توجيهُها. أما النوع الثاني من المتغيرات فهي المتغيرات الحرة التي لا تقبل المراقبة أو التحكم وهي عناصر تقع خارج نطاق السيطرة.

خذ مثلا تربية الطفل كنموذج للتطور السلوكي، فهناك في تربيته عناصر كثيرة تمكن مراقبتها في المحيط والمدرسة ونوعية التعليم والعائلة والتغذية.. فهي عناصر تقبل المراقبة والتوجيه؛ لكن من جهة أخرى تقع عناصر أخرى كثيرة جدا خارج نطاق السيطرة والتحكم والمراقبة ولا يمكن بأي حال من الأحوال التحكم بها أو مراقبتها.

هذا المنوال التحليلي العلمي ينطبق حتما على التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى والصغرى التي تخص الإنسان والعلوم المرتبطة به.

فإذا كان هامش المراقبة في العلوم الصحيحة أكبر منه في بقية العلوم والمجالات الأخرى فإن العلوم الإنسانية بحكم طبيعتها الكيفية الغالبة وغير الكمية- لا تخضع كثيرا لعناصر المراقبة وتصمد أمام محاولة جعلها علوما صحيحة مثل بقية العلوم الأخرى.

ثورات الحرية العربية بما هي تغيرات اجتماعية وسياسية واقعة داخل مجال الحقل الإنساني والاجتماعي إنما تصمد كثيرا أمام المراقبة الكمية والصحيحة خاصة إذا كان الحدث بالتعقيد الكبير الذي يميز التغيرات الاجتماعية الكبرى مثل الثورات، وذلك لأن عوامل كثيفة ومعقدة تدخل جميعها في إنجاز هذا الحدث التاريخي المركب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا.

هذه الخاصية الداخلية العميقة التي تميز التغيرات الأخيرة في المنطقة العربية هي التي تفسر حالة الفوضى وانعدام الرؤية الواضحة في التصور والقراءة والتحليل، لكن كل ذلك لا يمنع من تبين العناصر الكلية في التجربة الإنسانية بما هي معطيات ثابتة لا تقبل الدحض مثل نزوع الإنسان العربي إلى الحرية ورفضه للاستبداد، أو مثل وصول النظام القمعي العربي إلى لحظة نهاية الفعل الثقافي أو أيضا معطى الخلل الحضاري الداخلي الذي سهل تكالب الخارج على الأرض العربية.

التوزيع الإستراتيجي الجديد

لكن أهم المعطيات التي يمكن الإقرار بها بعد خمس سنوات من عمر الثورات هو أنها أعادت توزيع الأدوار بشكل كامل وجذري في بعض الأحيان بين مختلف القوى الحاضرة في المجال العربي وحتى خارجه في بعض الحالات.

لقد أدرك النظام الرسمي العربي بشكله السابق قطيعتَه الكبرى سنة 2011، أي أن الشكل القديم للبناء السياسي الرسمي قد عرف صدمة قوية خاصة في شكله الجمهوري أو الجماهيري بعد انهيار خمسة أنظمة كبرى في مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن.

هذا السقوط يعكس فضلا عن خاصية القابلية للسقوط وصولَ هذا الشكل السياسي إلى أقصى مداه بمعنى أنه لم يعد يستجيب لشروط البقاء والفعل والتمدد. إن رفض النظام الاستبدادي الأخْذَ بشروط التجدد التي يفرضها التطور الطبيعي للمجتمعات . عبر إعادة قراءة آليات فعله وتقييمها- هو الذي عجل بسقوطه مقارنة بالأشكال السياسية العربية الأخرى مثل أنظمة الحكم الوراثية في دول الخليج العربي أوفي الأردن و المغرب.

أما مظاهرات ميدان اللؤلؤة في البحرين فقد كانت واقعة خارج نسق الحركة الإقليمي لأنها اختُرقت إيرانيا منذ البداية، وانكشف الوجه الطائفي للتحركات الاحتجاجية سريعا بأن سعت إيران إلى الإيهام بثورة إسلامية جديدة من أجل الإجهاز على

مركز الزيتونة للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الخليج العربي وإلحاقه نهائيا بمجال الثورة الخمينية في بعدها القومي؛ وهو ما تجلى ظاهرا في الثورة السورية والثورة اليمنية وفي منع الثورة العراقية.

كان زلزال الثورات كاشفا كذلك عن حجم الفراغات المرعبة التي تركها العرب حضاريا مما سمح بتمدد الإمبراطوريات المجاورة لمجالهم الإقليمي سواء في شكلها التوسعي الغازي مثل إيران أو في شكلها التجريبي العسكري مثل روسيا أو في شكلها الاختراقي الأمني مثل إسرائيل، بل وحتى في شكلها الإمبراطوري التجددي مع إعادة تنفيذ الحضور التركي العثماني في المشرق العربي.

لا تتركُ الفراغاتُ القاتلة التي ندفع ثمنها الحضاري اليوم خيارات كثيرة للنظام الرسمي العربي بمكوناته المختلفة وتجلياته المتباينة حيث أصبح التضامن أو التنسيق في حده الأدنى شرطا ضروريا ووجوديا لأنظمة كثيرة وعلى رأسها بعض الأنظمة الخليجية المستهدَفة بإعادة تدوير الفوضى في المشرق.

إن مشهد ما بعد ثورات الحرية قد كشف أخطاء إستراتيجية وتكتيكية كبيرة في حساب قوى إقليمية عظمى، لأن الدول التي راهنت على الانقلابات على إرادة الشعوب عمقت من جراحها وزادت من كشف مجالها الحيوي لصالح قوى إقليمية نجحت في تطويع الربيع لصالحها، حيث أبقت إسرائيل على عمقها الإستراتيجي الوظيفي في مصر وسوريا. أما إيران فبعد أن عدلت من موقفها الإستراتيجي من الثورات عندما طال التغيير مجالها السوري بعد أن وصف خامنئي الثورتين التونسية والمصرية بأنهما امتداد للثورة الإسلامية. تحولت إلى أكبر المستفيدين من حالة الفوضى التي ساهمت بشكل كبير في خلقها.

دعمُ الانقلابات أو التطبيع معها بحجة المحافظة على وحدة الصف العربي ومنع التسلل الإيراني لا يمثل في الحقيقة إلا رؤية قاصرة عن تصور مجمل الظاهرة العربية ولا يمثل غير حل ترقيعي ظرفي سيُكتشف زيفه بعد وقت قصير.

إن التمكين لاستبداد ما، كما هو الحال في الملف المصري ودعم الانقلاب الدموي عربيا لن يكون غير خطأ جديد لا يختلف عن الخطأ الإستراتيجي الفادح الذي سمح بسقوط البوابة الشمالية للجزيرة العربية في العراق خلال تسعينات القرن الماضي رغم كل الكوارث التي تسبب بها النظام العراقي حينها.

<u>داعش أو فوضى الضرورة</u>

لم ينجح أي طرف في وأد الموجة الأولى للربيع العربي وتحويلها إلى مجال خصب للفوضى المتحركة وحزام لجذب القوى التوسعية التي تحيي أطماعها الاستعمارية مثلما نجح في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي فهو الشماعة التي تعلق عليها الثورات المضادة جرائمها الكبيرة، وهو الممر الذي تعبده من أجل بلوغ السلطة من جديد.

اليوم تطور هذا التنظيم الغامض من مكون مجهري مجهول النسب داخل المجال المشرقي للوطن العربي إلى تنظيم أخطبوطي يمتد على كامل المجالات العربية والإسلامية الشاسعة وينشط بشكل مشبوه داخل مجال الربيع وفي إطار المساحة التي خلفها سقوط الأنظمة الاستبدادية.

في اليمن وفي العراق وفي سوريا وفي ليبيا وفي تونس وفي لبنان وفي مصر وفي تركيا وفي المملكة السعودية.. بل وفي قلب البيت الأوروبي قد يضرب التنظيم كما فعل في باريس خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الفارط.

فبعد خمس سنوات من عمر الثورات وحجم المآلات التي بلغتها يمكن القول إن الحكم على البعد الوظيفي للتنظيم بات ممكنا بفضل الأهداف الكبيرة التي حققها لصالح القوى الاستبدادية من ناحية أولى، ولصالح القوى الاستعمارية الجديدة من ناحية ثانية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ما كسبه النظام الاستبدادي العربي هو أن داعش أنقذه من سقوط محقق بأن ألغى شروط الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي طالبت بها الجماهير عبر أرقى أشكال السلمية في تاريخ الشعوب، وفرَض شرط الأمن والسلامة بسبب الفوضى والإرهاب والقتل والتدمير وخاصة بسبب غياب المشروع أو الإيهام بمشروع مزيف كما فعل التنظيم الإرهابي.

أما ما كسبته القوى الاستعمارية الجديدة المتمددة في المشرق العربي فهو أكثر من ذلك بكثير، حيث سمح لها التنظيم . الذي شاركت بشكل كبير في صناعته واختراقه وتوجيهه . بتجديد أجنداتها الاستعمارية وإعادة توزيع أولوياتها التوسعية حسب ما تمليه الشروط الجديدة المتمثلة في انهيار الأنظمة الإقليمية وضخامة المساحات الفارغة التي تركها الاستبداد في وعي الإنسان العربي من جهة أولى، وفي النظام الحضاري المدني من جهة ثانية.

نجح التنظيم بذلك في استقطاب تيارات اليأس وموجات الإحباط عند الشباب العربي المسلم المضرج بالهزائم، وبفعل الاستبداد وأنيابه القمعية القاطعة موجها "جنودَ الحق" إلى "حروب الشيطان" و"محارق إبليس".

هكذا راهنت البنى العميقة للأنظمة الرسمية على تفعيل سلم التوحش الجديد بالقدر العبثي الذي يُلغي مطالب الحرية ويؤجلها ويفرض توزيعا جديدا لأولويات الشعوب والأوطان التي هي في حقيقة الأمر أولويات الأمم الاستعمارية ووكلائها في المنطقة ممن عرتهم ثورات الحرية العربية وكشفت زيف مقاومتهم وممانعتهم بأن فضحت ارتباطهم الوثيق بالإرهاب وبأدواته المتحركة والثابتة في المنطقة.

إن تبخر أعمدة الدخان التي كانت تحجب القراءة الموضوعية للمشهد العربي قد صاغ وعيا جنينيا جديدا جوهره الإقرار بأن تجديد آليات الممارسة السياسية والحضارية صار حتمية وجودية لا فكاك منها من أجل تحقيق هدفين أساسيين وهما الحرية من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى بما هما السبيل الوحيدة لإنقاذ السفينة بمن فيها.

لا يتعلق الأمر اليوم بهذا النظام أو ذاك وهو يبحث عن خلاصه وخلاص عرشه بل الأمر أكثر تعلقا بالبناء العربي ككل، فأخطر الخيارات هو الإيهام بالتحول وبالتغيير والإبقاء على نفس الآليات القديمة للممارسة السياسية والحضارية بقناع جديد لأن هذا الخيار هو أكثر الخيارات خطرا على الوجود العربي ككل.

هنية: الاحتلال يحرق أرض غزة والمحاصِرون يحرقون أولادها

غزة – صفا 2016\5\7

قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيه إن: طائرات الاحتلال الإسرائيلي تحرق الأرض والبيوت، أما المتواطئون على حصار غزة يحرقون أطفالنا، ويحرقون أكبادنا، ومستقبلنا".

وأضاف هنيه خلال كلمةٍ قبل تشييع أطفال عائلة الهندي الذي قضوا ليلة أمس جراء حريق بمنزلهم في مخيم الشاطئ أن حركته طرحت العديد من الحلول لحل مشكلة الكهرباء غزة إلا أن المتواطئين أفشلوها.

وأشار هنيه إلى أن الوقت الذي كانت فيه طائرات الاحتلال تقصف في مناطق القطاع تكريسًا لإرهابهم وعدوانهم، جاءت هذه الفاجعة باستشهاد هؤلاء الأطفال الثلاثة، هؤلاء الذين استشهدوا في ظلال معركتنا مع الاحتلال وفي ظلال معركتنا مع الحصار.

ولفت إلى أن جريمة الحرق جاءت إثر الحصار والتواطؤ والمؤامرة على غزة وشعبها، والتي لا تقل عن جرائم الاحتلال، الذي كان يقصف فجرًا في قطاع غزة، والذي قتل الشهيدة العجوز العمور قبل يومين..".

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأوضح أنه وصلته اتصالات عديدة من أبناء شعبنا بالداخل والخارج، ومن العديد من المدن الأوروبية، ولفت إلى أنها عاشت هذه الفاجعة وشعرت بالألم جراء هذه المصيبة، وعبرت عن غضبها على الذين يحاصرون غزة.

المسؤولية

واستنكر هنيه ما تُتّهم به حركته من أنها المسؤولة عن هذه الجريمة، ولفت إلى البعض يرتكب الجرائم ثم يلصقها بالغير، وتساءل لماذا تتحمل حماس المسؤولية، وهي التي قدمت قادتها وأبناءها دفاعًا عن غزة.

وأضاف: كيف تتحمل المسؤولية وهي في ميدان المقاومة، ألأنها تعيش الحصار مع كل أبناء شعبها، متسائلًا: عن الذي يتحمل المسؤولية نتيجة ما يفرض على غزة من ضرائب وأبرزها "ضريبة البلو".

وأشار إلى مجموعة من المشاريع التي طرحت لحل أزمة الكهرباء إلا أن أفشلت مشيرًا إلى دور السلطة في إيقاف بعضها، وذكر منها رفع جهد الخط المصري، وخط الغاز لمحطة الكهرباء، والربط الثماني، الذي وافق البنك الإسلامي على تغطية تكاليفه إلا أن هناك من أرسل بألا يتبنى هذا المشروع.

كما أضاف بأن: فكرة إنشاء ميناء في غزة، قوبلت بالرفض من قبل السلطة برام الله، مشيرًا إلى أن الأتراك وصلوا فيها إلى نقطة متقدمة في صالح غزة.

استسلام غزة

ولفت إلى أن الضغط الجاري على شعبنا وعلى حماس، هدفه استسلام غزة، وقال: "حتى ينفض الناس عن إسلامهم والمقاومة، لكن غزة لن تركع إلا لله".

وجرى عمل جنازة عسكرية للأطفال الثلاثة، وحملهم مقاومون من كتائب القسام، وقال هنيه: "هذا شرف للقسام، وشرف لهؤلاء الابطال أن يحملوا على أعناقهم".

وكانت حماس حملت الاحتلال الإسرائيلي ورئيس السلطة محمود عباس ورئيس الحكومة رامي الحمد الله المسؤولية عن جريمة حرق أطفال عائلة الهندي الثلاثة، الليلة الماضية.

كما جددت تأكيدها على أن الحياة في غزة لم تعد ممكنة في ظل الحصار والخنق والتواطؤ، وأضافت أنه "لم يعد هناك مجال للصبر والاحتمال أكثر من ذلك".

ولقى ثلاثة أطفال مصرعهم، ليلة السبت، جراء اندلاع حريق ضخم بمنزلهم في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة.

وأفاد مصدر طبي لمراسلنا أن الأطفال الثلاثة هم: يسرى محمد أبو هندي (3 أعوام)، والطفلة رهف محمد أبو هندي (عامان)، والرضيع ناصر محمد أبوهندي (شهران)، وقد وصلوا مشفى الشفاء جثثا متفحمة.

الفصائل تحمل السلطة مسؤولية "محرقة الهندي "

الرسالة نت 7\5\2016

فُجع قطاع غزة بأطفال عائلة الهندي الثلاثة الذين تفحموا ليلة أمس بعد أن أضاءوا شمعة لتنير منزلهم المظلم في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، جراء اشتعال الشموع في ظل انقطاع التيار الكهربائي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

صور الاطفال الثلاثة التي صدمت المجتمع الغزي واعادت تفجير ملف الكهرباء المتأزم في القطاع منذ عشر سنوات تقريباً، ستضاف الى عشرات الصور لضحايا سبقوهم لذات السبب ولم تنجح قسوة الصورة في أن تحرك المسؤولين عن أزمة الكهرباء لإنهائها رأفة بالمكلومين.

ضريبة البلو

وتصاعد الجدال في الشارع الغزي حول من المسؤول عن استمرار هذه الأزمة بالتزامن مع تبادل الاتهامات والتصريحات خاصة ما بين حركتي فتح وحماس، فقد حمّل سامي أبو زهري الناطق باسم حركة حماس رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة رامي الحمد الله المسؤولية في ظل حالة التمييز والتهميش التي يمارسانها ضد أهل غزة وإصرارهما على فرض ضريبة البلو.

وقال " السلطة تصر على تحصيل الضريبة من غزة على الرغم من أنها مستردة من الاحتلال وكذلك رفضت تقديم طلب رسمي للاحتلال لربط غزة بخط كهربائي إضافي".

وجدد أبو زهري التأكيد على أن الحياة في غزة لم تعد ممكنة في ظل هذا الحصار والخنق والتواطؤ، ناصحاً المجتمع الدولي وكل الأطراف المعنية بالتحرك لوقف هذا الوضع المتردي لأنه لم يعد هناك مجال للصبر والاحتمال أكثر من ذلك.

من جانبها أكدت لجان المقاومة في فلسطين بأن أرواح الأطفال الثلاثة ستلعن كل من يشارك في حصار قطاع غزة ويمنع عنها ويحرمها من المقومات الضرورية للحياة الإنسانية .

وقالت لجان المقاومة أن "الحريق سببه الظاهري شمعة أشعلت النار في أجساد الأطفال الصغيرة لجأت إليها عائلة الهندي بسبب إنقطاع الكهرباء لتنير عتمة الليل في بيتهم المتواضع فكم من طفل سيحرق وكم من بيت ستندلع فيه النيران ؟ حتى يستفيق من بيده حل أزمة الكهرباء في قطاع غزة ليتحرك من أجل إنهاء معاناة أبناء شعبنا في قطاع غزة".

وأوضحت لجان المقاومة أن المطلوب إخراج القضايا الأساسية والمهمة التي هي في صلب الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي مقدمتها قضية الكهرباء من ميدان التجاذب السياسي النكد وتأثيرات الانقسام البغيض .

الجهاد: لن نقف مكتوفي الايدي

بدورها حملت حركة الجهاد الاسلامي حكومة رامي الحمد الله مسئولية جريمة حرق الأطفال الثلاثة.

وقال خضر حبيب القيادي في حركة الجهاد أن "من يتحمل هذه الجريمة هو رامي الحمد الله ووزراءه الذين يصرون على فرض الضرائب على وقود تشغيل كهرباء قطاع غزة، وحرمان سكانه من الكهرباء".

وطالب حبيب وزراء الحكومة في غزة بأن يكونوا سفراء لأهلهم لسكان القطاع والضغط على حكومة الحمد الله لحل أزمة الكهرباء، "لأنهم الأدرى والأكثر اطلاعاً على حجم معاناة سكان غزة". بحسب تعبيره.

وأكد حبيب أن الفصائل الفلسطينية لن تقف مكتوفة الأيدي ازاء استمرار هذا الحصار وحرمان قطاع غزة من أدنى مقومات الحياة، مشيرا الى أن اللجنة الوطنية لحل أزمة الكهرباء ستواصل عملها للضغط على الحكومة.

من جهتها حملت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حكومة التوافق الوطني وسلطة الطاقة وشركة الكهرباء المسؤولية عن الفاجعة التي لحقت بعائلة الهندي في غزة، داعية الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها اتجاه قطاع غزة ومن بينها إعفاء وقود غزة من ضريبة البلو بنسبة 100%.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وطالبت الجبهة الديمقراطية بإيجاد حلول جدية وجذرية لمشكلة الكهرباء التي راح ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء.

وجددت الجبهة الديمقراطية مطالبتها لشركة كهرباء غزة بالقيام بمسؤولياتها بتفعيل جباية الكهرباء من المؤسسات الحكومية والمواطنين والعمل على توفير عدادات مسبقة الدفع بما فيها للوزارات والمؤسسات الحكومية والأمنية والمرافق البلدية والعامة. كما نددت باستمرار الحصار والإغلاق.

الاحرار: وصمة عار على جبين السلطة

حركة الاحرار اكدت أن حريق منزل عائلة الهندي جريمة يتحمل مسؤوليتها كل من يحاصر غزة ووصمة عار على جبين السلطة وحكومة الحمد الله التي تفتعل أزمة الكهرباء في غزة.

ودعت الاحرار رئيس السلطة محمود عباس والحمد الله للتوقف عن سياسة ومحاولات عزل غزة وإقصائها وحرمانها من أبسط المقومات الحياتية.

وتعتبر ضريبة البلو التي تفرضها السلطة الوطنية على السولار المورد لمحطة التوليد في قطاع غزة أحد أبرز المسببات في تفاقم أزمة الكهرباء حيث تضاعف هذه الضريبة من سعر الوقود اللازم للمحطة ما يجعل شركة الكهرباء عاجزة عن دفعه للحكومة في رام الله وبالتي الكميات التي تدخل من الوقود لا تكفي لانتظام جدول ثماني ساعات المعمول به في قطاع غزة.

وكان فتحي الشيخ خليل نائب رئيس سلطة الطاقة أكد في لقاء صحفي أن الحكومة برئاسة الحمد لله أعطت قرار بإعفاء كهرباء غزة من ضريبة البلو الا ان وزير المالية شكري بشارة امتنع عن تنفيذ القرار منذ مطلع يناير الماضي.

وأوضح الشيخ خليل ان الحكومة ابلغت اللجنة الفصائلية لمتابعة ازمة الكهرباء انه سيتم اعفاء وقود المحطة من البلو مع مطلع مايو القادم.

وقال " خاطبنا الحمد لله بان يتم اعفاء غزة من ضريبة البلو من مطلع مايو حتى مطلع اكتوبر بالكامل، وقد وافق على ذلك الا ان وزير المالية يرفض ويصر حتى الان على الاعفاء بنسبة 80%".

وأضاف الشيخ خليل أن نسبة الضرائب على الوقود تصل إلى 350% من السعر الاصلي والبلو وحدها تقدر بـ280% من السعر الاصلي.

من جانبه قال جميل مزهر عضو اللجنة الوطنية لمتابعة ملف كهرباء غزة ان مجلس الوزراء في الضفة الغربية أبلغهم وبشكل مفاجيء بقرار اعفاء جديد بخصوص ضريبة البلو.

وأكد مزهر في تصريحات صحفية "أن القرار فاجأنا وقد أُبلغنا ان غزة سيتم اعفاؤها من ضريبة البلو بنسبة 65% في الوقت الحالي اي فترة الصيف الذي نعيشه حاليا وسيطرا تغيير بسيط على الاعفاء في شهر رمضان القادم لتصل نسبة الاعفاء لغزة 80%".

وتابع مزهر "ملف الكهرباء حساس ويحتاج منا الى اجتماع ربما الأسبوع القادم لبحث هذه القرارات ، مشيرا أن اعفاء غزة بما يتجاوز فقط 65% لن يكفي لتشغيل المحطة لمدة تتجاوز ال8 ساعات وبالتالي لن تُحل المشكلة وهو قرار مرفوض منا .

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

حماس تنقل رسائل تهدئة الى اسرائيل

بيت لحم- معا- 7\5\2016

نقلت حركة حماس الى اسرائيل رسائل تهدئة اكدت رغبتها بعدم تصعيد الاوضاع وعودة الهدوء للمنطقة وذلك من خلال اربعة جهات مختلفة وفقا للموقع الالكتروني العبري " والله NEWS" الذي نقل النبأ اليوم " السبت .

وفي سياق متصل نقل ذات الموقع عن مصادر امنية اسرائيلية قولها ان الجيش الاسرائيلي سحب القوات التي توغلت في قطاع غزة بحثا عن انفاق بعد ان انهت عملياتها الهندسية في الوقت الحاضر .

وأكدت المصادر ان الجيش الاسرائيلي سيعود لاقتحام حدود القطاع والعمل مجددا ضد الانفاق اذا اقتضت الضرورة ذلك وان الجيش الاسرائيلي لا ينوي مطلقا وقف هذه العمليات خاصة في المنطقة الامنية القريبة من حدود غزة والمقدرة بـ 300 متر داخل اراضي القطاع .

تفاصيل اتصالات تهدئة غزة مع حماس من جهة واسرائيل من جهة اخرى

غزة / سما / 7\5\2016

خلال الساعات الثمان والأربعون الماضية استقبلت الحكومة الإسرائيلية من جهة، وحركة حماس في قطاع غزة من جهة أخرى، العديد من الاتصالات والرسائل "غير المعلنة"، من أجل إعادة تثبيت التهدئة وإنهاء موجة القتال في مناطق الحدود البرية لقطاع غزة، خشية من انهيار كامل للاتفاق القائم منذ عامين، أبرزها ما وجه على شكل تحذير بأن استمرار الهجمات المتبادلة وتفاقم الوضع سيدفع المانحين لوقف تمويل عمليات بناء المساكن التي دمرت خلال الحرب.

أبرز الاتصالات التي جرت كانت من قبل مصر وقطر، بصفة الأولى راعية لاتفاق التهدئة الأخيرة، والثانية لقربها من حركة حماس، وقدرتها على التحرك في أكثر من اتجاه، من أجل إعادة تثبيت الهدوء، إضافة إلى تحرك مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في المناطق الفلسطينية، بناء على طلب من حركة حماس.

ومنذ بداية الأزمة تحرك مسؤولي جهاز المخابرات المصرية، فيما تحرك عن الجانب القطري السفير محمد العمادي، المسؤول عن ملف تنفيذ مشاريع قطر لإعمار قطاع غزة.

ما أفضت له مجمل هذه الاتصالات هو أعادة الهدوء وانسحاب القوات الإسرائيلية من ميدان غزة، والمقصود بها سحب الجرافات والمعدات التي توغلت في مناطق الحدود الشرقية بحثا عن الأنفاق الهجومية لحركة حماس، على أن يلتزم مسلحو غزة بعدم إطلاق القذائف أو مهاجمة القوات الإسرائيلية .

وقد علمت "رأي اليوم" من مصادر مطلعة في قطاع غزة ان القوات الإسرائيلية تراجعت وانسحبت من حدود غزة، وتموضعت داخل حدود إسرائيل، وأن ذلك جاء بعد ظهيرة الجمعة، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى الهجمات، إذ لم تعد كما كانت عليه منذ اندلاعها منتصف الأسبوع الماضي.

وجاء سحب القوات الإسرائيلية رغم أن المجلس الأمني الإسرائيلي المصغر "الكابينيت"، قرر أن قوات جيش ستستمر بالعمل على اكتشاف الأنفاق من قطاع غزة، والتصدي لكافة المحاولات "الارهابية" التي تقوم بها حركة حماس للمس بقوات الجيش، وإعطاء أوامر للجيش بالرد على أي هجوم من غزة يعيق عمله.

ومنذ الانسحاب لم يسجل سوى إعلان إسرائيل عن سقوط صاروخ على أحد بلداتها وهو من نوع "هاون"، إضافة إلى قيام الطائرات الإسرائيلية بشن غارات جوية على مناطق فارغة.

Center for Studies & Strategies

وفي توصيفه لما وصلت إليه الأمور، ذكر التلفزيون الإسرائيلي أن ما تشهده ساحة غزة عبارة عن "هدوء متكسر" وأن الطرفين لا يريدان حرباً لكنهما يبحثان عن حضور، وأن إسرائيل تريد مقايضة أنفاق حماس بميناء لغزة.

وذكر أنه إن كان هناك بعض إطلاق النار هنا وهناك فإن بالصورة العامة تؤكد أنه لا يوجد تدهور ميداني لان الطرفين غير معنيين بالحرب.

ويتوقع أن تهدأ الأوضاع الميدانية بشكل كامل في قطاع غزة خلال الساعات المقبلة، حيث يتطلب الأمر من جهة غزة بعضا من الوقت للتواصل مع كل الأطراف المسلحة لوقف الهجمات تجاه إسرائيل.

وقد جرى خلال الوساطة المصرية إلى تفاهم الطرفين (إسرائيل وحماس) والاتفاق لتوقف القتال بشكل كامل ليل الجمعة.

وهنا علمت "رأي اليوم" أن هناك أمور خفية جرت خلال الاتصالات التي تمت مع حركة حماس وإسرائيل من قبل الوسطاء، خاصة من مكتب نيكولا ميلادينوف، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، إذ أبلغ حماس واسرائيل برسائل مباشرة تؤكد أن استمرار الهجمات وتفاقم الأمور سيدفع غالبية المانحين لوقف دفع ما عليهم من التزامات مالية لجهة استكمال عملية اعمار قطاع غزة، خاصة وأن هؤلاء المانحين جميعا اشترطوا قبل التبرع بالأموال وجود حالة هدوء كامل في القطاع، كونهم يرفضون أن يعود الدمار مجددا لغزة، وتهدم تلك المنازل التي مولوا بنائها، وقد أبلغت حركة حماس بذلك من قبل أطراف عربية أخرى.

والمعروف أن توقف الإعمار لن يؤثر على حماس وحدها في غزة، إذ سيندفع السكان المحاصرين وفق إنذارات سابقة من جهات عدة للانفجار باتجاه إسرائيل أيضا، كونها المسؤولة عن الدمار والحصار بالأصل.

وهناك من يربط هذه التحذيرات هذه وحديث إسماعيل هنية قائد حركة حماس في غزة حين قال في خطبة الجمعة "نحن لا ندعو لحرب جديدة"، لكنه عمل رغم ذلك على تبرير ما حصل بإرجاع السبب للاحتلال الإسرائيلي، الذي نفذ عمليات توغل داخل حدود غزة، وقال في الخطبة هنية "لن نسمح بهذه التوغلات وفرض الوقائع من طرف الاحتلال واستمرار الحصار على قطاع غزة".

رئيس الشاباك السابق يدعو لتحسين الوضع الاقتصادي في غزة

بيت لحم- معا- 7\5\2016

تطرق "يعقوب بيري" رئيس الشاباك الاسبق والعضو الحالي في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست عن حزب " يش عتيد" للأوضاع المتوترة في قطاع غزة مؤكدا ان حماس غير معنية بجولة قتال جديدة .

"حماس غير معنية في هذه المرحلة ولاسبابها الخاصة بتصعيد الاوضاع وصولا الى جولة مواجهة جديدة مع اسرائيل " قال " بيري" وفقا لما نقله " اليوم " السبت " موقع " والله" الالكتروني الناطق بالعبرية .

واضاف " الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه قطاع غزة يصعب الامر على حماس ويحول دون مبادرتها لخوض مواجهة جديدة ".

" من الافضل لو بادرت اسرائيل الى جانب عملياتها العسكرية الحثيثة ضد الانفاق الى تحسين الوضع الاقتصادي واعطاء السكان اشارات تفيد بانهم يسيرون نحو وضع افضل واسهل " اختتم " بيري" تصريحه .

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

مسؤول لـ معا: التنسيق الامني يستمر في هذه الحالة فقط

بيت لحم - تقرير معا – 7\5\2016

احيل قرار اللجنة التنفيذية القاضي بتحديد العلاقات لا سيما الامنية مع اسرائيل، الى الاجهزة الامنية للبدء الفوري بتنفيذه على الرغم من ان هناك جزئيات في صميم الحياة اليومية بين الجانبين والتخلي عنها ينذر بمواجهات خطيرة.

"القرار هذه المرة جاد جدا"، يؤكد امين مقبول امين سر المجلس الثوري لحركة فتح. مضيفا" القرار هو وقف كل اشكال التنسيق الامني وتم احالة القرار للاجهزة الامنية للتطبيق باشراف القيادة السياسية حول البدء اما بشكل تدريجي او كلي بقطع تلك العلاقة".

غير ان المسؤول الفتحاوي يرى ان هناك مجالات في العلاقة الامنية بين الجانبين معقدة لدرجة قد يقود وقف التنسيق فيها لتفجر الاوضاع كاقتحام قوات الاحتلال لمناطق السلطة دون ابلاغ الاجهزة الامنية مما قد يولد مواجهة مسلحة تنفجر بعدها الاوضاع، فضلا عن تنقلات الرئيس ودخول المستوطنين لقبر يوسف ودخول اسرائيليين لمناطقنا مثلا..ماذا بالنسبة لهذه القضايا يتساءل مقبول".

"فالعنوان العام لقرار وقف العلاقة مع اسرائيل، هو ان لا تبقى السلطة صامتة على اقتحامات المناطق التي تسيطر عليها وكأن هناك شرعنة لاحتلال تلك المناطق ، والكلام لمقبول .

واضاف في حديث لوكالة معا": قرار وقف التنسيق لا يعني اعلان الكفاح المسلح وهو ليس انتقال من مرحلة الى مرحلة ، هو مجرد اجراء من الاجراءات نظرا لعدم تجاوب اسرائيل بعدم دخول مناطق السلطة .

واوضح مقبول قائلا" كان القرار قبل 13 شهرا مجرد تهديد من قبل السلطة لاسرائيل بالتوقف عن اقتحام المناطق لكن اسرائيل لم تستجيب فاتخذنا القرار وردود الفعل الاسرائيلية ستكون رهن التطورات لكننا لن نبقى صامتين".

وختم مقبول بالقول ": بامكان القرار ان يتوقف اذا التزمت اسرائيل بعدم اقتحام مناطق أ".

تقرير فلسطيني يوثّق سياسات الاحتلال العقابية منذ بداية العام الجاري

رام الله - فلسطين أون لاين 7\5\2016

وثّق تقرير فلسطيني اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه، منذ مطلع العام الجاري، على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، والتي أدت إلى مضاعفة معاناتهم.

وقال تقرير لوحدة مراقبة الاستيطان في معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، اليوم السبت، إنه خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، قامت اسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح مشاريعها التوسعية الاستيطانية، وهدمت منازل ومنشآت للفلسطينيين، وأصدرت أوامر بوقف العمل والبناء، كما أعلنت عن حزمة من المشاريع الاستيطانية في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة خاصة المحيطة بمدينة القدس.

وأشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال "باشرت بناء مقطع من جدار الفصل العنصري على أراضي منطقة بير عونة في مدينة بيت جالا بمحافظة بيت لحم"، حيث بدأت جرافات الاحتلال بوضع المكعبات والقواطع الإسمنتية التي يصل ارتفاعها إلى 8 أمتار على أراضي المنطقة.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأضاف التقرير "أن سلطات الاحتلال تسعى من خلال مشاريعها الاستيطانية التوسعية إلى إبقاء سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث حمل نيسان الماضي العديد من التقارير والإعلانات والمخططات والعطاءات التي تهدف إلى توسيع المستوطنات، وإيواء المزيد من المستوطنين فيها".

وأكدت الوحدة في تقريرها أن "الحكومة الإسرائيلية قامت بتخصيص مساعدات مالية جديدة للمستوطنات المنتشرة على أراضي الضفة، لدعم وجود المستوطنين فيها".

62 حالة اعتداء

ولاحظ التقرير ارتفاعاً في حالات الاعتداءات من المستوطنتين خلال نيسان، مقارنة بالأشهر الماضية من العام الجاري، حيث "شن مستوطنون بمرافقة وحماية قوات الاحتلال ما يقارب 62 اعتداءً على الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في مختلف مناطق الضفة والقدس".

وقال التقرير "إنه في محافظة القدس تم رصد 22 اعتداء للمستوطنين، وفي محافظة نابلس تم رصد 12 اعتداء، أما في في محافظة الخليل، فتم رصد 11 اعتداء للمستوطنين.

وتنوعت طبيعة الاعتداءات وفق التقرير، حيث تم تسجيل ما يقارب 24 اعتداء بحق الأماكن الأثرية والدينية.

وكثف المستوطنون اقتحاماتهم للأماكن الدينية والأثرية في مختلف مناطق الضفة في ظل ما يسمى "عيد الفصح اليهودي" الذي صادف في الأسبوع الأخير من نيسان.

14 تظاهرة للمستوطنين

وبيّن التقرير، أن المستوطنين بحماية قوات الاحتلال، تظاهروا أمام مداخل البلدات والقرى الفلسطينية، حيث "رُصد 14 تظاهرة أو تجمعاً للمستوطنين، وتم خلال هذه التظاهرات إطلاق الشعارات المعادية للفلسطينيين، وعرقلة دخولهم إلى مدنهم وقراهم".

أما فيما يتعلق بالاعتداء على المواطنين بالضرب والدهس وإطلاق النار، فقد تم تسجيل 13 اعتداء بحسب ما جاء في التقرير.

مصادرة الأراضي وأوامر الهدم

وكشف التقرير، أنه خلال نيسان الماضي، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 1163 دونماً في محافظتي سلفيت ونابلس.

وأشار إلى أنه إضافة إلى إصدار الأوامر العسكرية الإسرائيلية لمصادرة الأراضي الفلسطينية، أصدرت "الإدارة المدنية" الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس أوامر هدم ووقف عمل وبناء، استهدفت بمجموعها 60 مسكناً ومنشأة توزعت على مختلف مناطق الضفة والقدس.

وأكد التقرير أن سلطات الاحتلال هدمت خلال نيسان، ما مجموعه 49 منزلاً و29 منشأة زراعية، لتربية الحيوانات، وتجارية، في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس المحتلة.

اقتلاع 247 شجرة

وأضاف التقرير أن الأشجار لم تسلم من الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، حيث "قامت جرافات الاحتلال باقتلاع وتدمير من مجموعه 247 شجرة في محافظتي القدس وبيت لحم".

Center مركز GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

هارتس:الشاباك حاول إقناع عباس بتصليب موقفه من حماس عبر أسماعه تسجيلا صوتيا

القدس المحتلة /سما/ 7\5\2016

ستنتهي الأسبوع المقبل ولاية الرّجل الأوّل في جهاز الأمن الإسرائيليّ العامّ (الشاباك)، يورام كوهين، بعد 34 سنة من الخدمة في صفوفه، آخر خمس سنوات ترأّس خلالها جهاز الأمن العامّ. وهو من اتّسم بشخصيّة لا تحبّذ الظّهور الإعلاميّ، وتقلّل من التّصريحات على الملأ، بينما تبنّى سياية سلفيه في رئاسة الشاباك، المتلخّصة بالمشي بين الألغام: القضاء على ما يسمّى 'الإرهاب' الفلسطينيّ، بكلّ الطّرق والوسائل، في الوقت ذاته الذي حرص فيه على المحافظة على علاقة جيّدة مع السّلطة الفلسطينيّة، منعًا لانهيار التّنسيق الأمنيّ معها، ومن باب تلقّي معلومات و'خدمات' منها، تتلخّص بالأساس بالعثور على ما تسمّيه إسرائيل 'خلايا إرهابيّة نائمة' في الضّفّة الغربيّة المحتلّة.

ويصف المحلّل العسكريّ في صحيفة 'هآرتس': الفترة التي ترأّس خلالها كوهين جهاز الشاباك، على أنّها قليلة 'الدّراما' مقارنة مع سابقيه من رؤساء الشاباك: كرمي غيلون، عامي أيلون، آفي ديخبر ويوفال ديسكين.

ويضيف هرئيل أنّ السّنوات الأخيرة في الضّفّة الغربيّة، التي تزامنت مع ترأّس كوهين جهاز الشّاباك، لم تشهد فوضى حقيقيّة كان من شأنها تهديد الثّبات الأمنيّ العامّ، مقارنة مع سنوات سابقة، خصوصًا سنوات الانتفاضتين الأولى والثّانية.

وأشار هرئيل إلى أنّ ولاية كوهين اتّسمت بـ'حضور إعلاميّ ضئيل'. وكان الشاباك قد باشر نشر أسماء من يقفون على رأسه، ابتداءً من ولاية يعكوف بيري، 'وتدريجيًّا قام التّنظيم (الشاباك) بعقد إرشادات للصحافيّين، وحتّى أنّ ديختر وديسكين ألقوا بعض الخطابات هنا وهناك.

إلّا أنّ كوهين فضّل أن يكون 'صاجب بروفايل جماهيريّ خفيف'، ويضيف هرئيل في هذا السّياق إلى أنّ خليفة كوهين ونائبه الآن، نداف أرغمان، 'من المتوقّع أيضًا بنفس النّهج'.

وتزامنت بداية خدمة كوهين كرئيس لجهاز الشاباك مع المفاوضات التي جرت حينها بين حركة حماس والحكومة الإسرائيليّة لإطلاق سراح غلعاد شاليط، وكان كوهين قد منح مصادقته على إتمام الصّفقة.

وخلال السّنة الأخيرة لولاية يورام كوهين جهاز الشّاباك، استطاعت ما تسمّى 'الوحدة اليهوديّة' التي تعنى بتقصّي الإرهاب اليهوديّ، المتواجد بالأساس بالضّفّة الغربيّة المحتلّة، بالتّوصّل إلى الجناة المجرمين الذين ارتكبوا جريمة قتل عائلة دوابشة في قرية دوما.

وكان الرّئيس السّابق لكوهين، يوفال ديسكين قد اعترض على تقديم 'تنازلات كانت قد طلبت من إسرائيل في مفاوضات صفقة شاليط'. وبعد شهرين من تولّي كوهين منصب رئاسة الشّاباك، عام 2011، جاءت الاحتجاج المدنيّ في إسرائيل، في الوقت الذي بحث فيه نتنياهو عن حبل نجاة يخرجه من الأزمة الاجتماعيّة السّياسيّة، ما حثّه وفق هرئيل للقبول بصفقة شاليط، بينما قام كوهين ومنسّق المفاوضات، دافيد ميدان، ببلورة الصّياغة التي تمّت الصّفقة بناءً عليها، حرّر فيها 1027 أسيرًا فلسطينيًّا.

وأوضح هرئيل في سياق الأسرى الفلسطينيّين المحرّرين وتشكيلهم خطرًا مجدّدًا على إسرائيل 'تقييم الشاباك بأنّه يستطيع أن يحتوي التّهديد الكامن في المحرّرين، لم تفنّد حتّى الآن'.

وتبنّى كوهين النّهج الذي صاغه سلفيه، ديختر وديسكين، في سياسة الاعتقالات الليليّة، التي تمّ جزء منها في مناطق A التّابعة لسيادة السّلطة الفلسطينيّة وفقًا لاتّفاقيّات أوسلو، التي تلتها تحقيقات ومحاكمات. وأشار هرئيل إلى أنّ السّياسة التي أطلق عليها الشّاباك لقب 'كاسحة النّجيل'، في إشارة لسياسة القمع والاعتقالات والمحكمات القاسية، قد 'أثبتت نجاعتها'.

إلّا أنّ الشاباك، وفق الصّحافة الإسرائيليّة، قد تلقّى ضربة في 'قدرته الخارقة' في عام 2014، حينما اختطف وقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليّين في الضّفّة الغربيّة، إذ أنّه استغرق الشاباك ثلاثة أسابيع لحين عثوره على جثث المستوطنين الثّلاثة، وأكثر من شهرين لحين عثر على الفلسطينيّين الذي ادّعوا أنّه نفّذوا عمليّة الاختطاف والقتل. وجاءت هذه الحادثة قبيل اندلاع الحرب العدوان الإسرائيليّ على غزّة، الذي أدّى إلى تبادل تهم متبادل بين جهاز الأمن العامّ وبين شعبة الاستخبارات العسكريّة.

وأوضح هرئيل أنّ الشاباك كان قد أدرك الجهوزيّة العسكريّة لحماس لحماس، بينما ظلّت شعبة الاستخبارات العسكريّة تدّعي أنّ حماس انجرّ للمواجهة العسكريّة نتيجة حسابات وتقديرات خاطئة من قبل الطّرفين.

وادّعى صحافيّون إسرائيليّون، أثناء التّحقيق في قضيّة حرق عائلة دوابشة بقرية دوما الفلسطينيّة، أنّ يورام كوهين غير قادر ولا معنيّ بحلّ لغزد جريمة دوما، 'إلّا أنّ كوهين والشاباك نجحا في الامتحان'، إذ تمّ استثمار مجهود هائل، وفق هرئيل، في الجهد الاستخباراتيّ من أجل التّوصل للجناة المجرمين، وبينما تمّ لأوّل مرّة، وفق الإعلام الإسرائيليّ، استخدام وسائل تعذيب ضدّ مواطنين يهودًا وليسوا فلسطينيّين.

وذكر هرئيل إلى أنّ قمع الهبّة الشّعبيّة الفلسطينيّة وخفض عدد العمليّات جاء بفضل وحدة مراقبة شبكات التّواصل الاجتماعيّ التي أنشأها الشاباك وشعبة الاستخبارات العسكريّة، في عهد كوهين. إضافة إلى تعاون 'ناجح ومثمر' مع السّلطة' في تقدير يشير إلى أنّ السّلطة الفلسطينيّة تحبط 10% من العمليّات الفلسطينيّة، مع بداية الهبّة، ليزداد تعاونها فيصل الآن إلى نحو 40%.

وأشارت هرئيل إلى أنّ كوهين حافظ على 'علاقات طيّبة' مع الجانب الفلسطينيّ. ففي عام 2014، بعد أن اكتشف الشاباك خليّة موسّعة لحماس في الضّفّة الغربيّة، كانت تخطّط لتنفيذ عمليّات داخل إسرائيل، ولانقلاب ضدّ السّلطة، وفق ادّعاءات الشّاباك، قام يورام كوهين بنفسه بزيارة الرّئيس الفلسطينيّ في رام الله لإطلاعه على نتائج القبض على خليّة حماس.

واشتمل اللقاء على تقديم تسجيلات لإحدى موقوفي الخليّة، 'شتم فيها الرّئيس'، كان من شأنها، وفق هرئيل أن تقنع محمود عبّاس باتّخاذ موقف أكثر حزمًا وصرامة ضدّ حماس، أثناء العدوان الإسرائيليّ الاخير على غزّة ولكنه فشل.

الشيخ رائد صلاح قبيل سجنه: اعتقالي لن يؤثر في الدفاع عن الأقصى

غزة - نادر الصفدي - الخليج أونلاين 7\5\2016

أكد الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل، قبل توجهه للسجن لتنفيذ قرار الاحتلال بسجنه 9 أشهر، أن اعتقاله لن يؤثر في قضية الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، مشيراً إلى أن هناك الآلاف غيره ممن يدافعون عن الحق، وأن الحركة الإسلامية لن يقعدها تخاذل العرب والمسلمين عن الدفاع عن مقدسات الأمة.

وقال في تصريح خاص لـ"الخليج أونلاين"، قبل ساعات من توجهه للسجن الإسرائيلي لتنفيذ أمر اعتقاله بتهمه "التحريض": إن "رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، واهم إن اعتقد أنه باعتقال الشيخ صلاح ستنتهي القضية، ولن يجد أحداً يدافع عن الأقصى"، مضيفاً: "لن نُذل، هناك في الخارج ألف صلاح، وأكثر قوة وصلابة منه في الدفاع والتصدي، وبذل الغالي والنفيس لحماية المقدسات الإسلامية".

ولفت إلى أن "الحركة الإسلامية ستبقى تدافع عن الأقصى، وستواجه بكل قوة وبسالة الاحتلال، وتحبط كل مخططاته العنصرية، في ظل التجاهل والصمت العربي والإسلامي المخيف تجاه ما يُحاك ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأضاف: "سأخرج من هذا السجن منتصراً، وكل الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال بحقي لن توقف طريقي في الدفاع عن المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك".

وتابع صلاح: "كل الخطوات الإسرائيلية العنصرية بحق الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل، واعتقال قادتها وملاحقة عناصرها، لن يغير من نهج الحركة الثابت في الدفاع عن الأمتين الإسلامية والعربية، والتصدي لكل المخططات العنصرية والتهويدية التي تستهدف المسجد الأقصى المبارك".

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا رفضت التماساً قدمه محامو الشيخ رائد صلاح، في حين تم خفض فترة محكوميته من 11 شهراً إلى 9 أشهر، وسيبدأ بتنفيذها في الثامن من مايو/أيار الجاري.

منصور يطالب الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم "إسرائيل"

نيويورك – الأناضول 7\5\2016

طالب ممثل دولة فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، المحكمة الجنائية الدولية، بـ "البدء بأسرع ما يمكن، في التحقيق بملف جرائم إسرائيل، التي ارتكبتها في عدوانها على قطاع غزة، (يوليو/ تموز 2014)، وكذلك في أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الأراضي المحتلة، ومعاملة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال".

وكشف السفير الفلسطيني، في مؤتمر صحفي عقده بمقر الأمم المتحدة بنيويورك فجر اليوم السبت، عن وجود مشاورات مع جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي، بشأن مشروعي قرارين مطروحين، الأول حول الاستيطان والثاني يتعلق بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الآراض المحتلة.

وقال السفير خلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب انتهاء أول جلسة (مغلقة) غير رسمية لمجلس الأمن، حول توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين "تعلمون (موجها كلامه للصحفيين) أن هناك طرف واحد (يقصد واشنطن) يحول دون تحرك مجلس الأمن في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ومع هذا فقد كانت الغالبية العظمى من المتحدثين في جلسة اليوم، مع ضرورة أن يتحرك المجلس على صعيد القضية الفلسطينية، وقالوا إنه لم يعد ممكنًا تأجيلها إلى ما لا نهاية، وأنه لا يمكن مطالبة الفلسطينيين بالانتظار أكثر من ذلك، حتى يتم حل قضايا أخرى مدرجة على طاولة المجلس".

وتابع السفير الفلسطيني "ومع ذلك، فإنني أؤكد لكم أن القضية الفلسطينية ليست مهمَّشة، وسوف نواصل مشاوراتنا مع أعضاء المجلس بشأن مشروعي القرارين، نحن سندفع مشروعي القرارين إلى التصويت، عندما نرى الوقت مناسبًا، وأعتقد أنه ينبغي احترام وجهة نظر الفلسطينيين في ذلك".

وأشار السفير إلى المشاركة الكبيرة من الدول الأعضاء، التي حظيت بها جلسة اليوم، وقال "شارك في جلسة اليوم 12 مندوبًا على مستوى السفراء، فيما حضرت الولايات المتحدة بتمثيل منخفض"، وإن "العديد من ممثلي الدول الأعضاء طالبوا في مداخلاتهم خلال الجلسة بضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته، وأن يبدأ فورًا في تقديم مقترحات عملية لتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين، وأن يتخذ مواقف عملية لوقف الاستيطان".

وأعرب رياض منصور عن تقديره للدول الخمس التي دعت إلى عقد جلسة مجلس الأمن اليوم، وهي مصر والسنغال وفنزويلا وأنجولا وماليزيا، إضافة إلى ممثلي العديد من المؤسسات الحقوقية الدولية وعلى رأسها منظمة "هيومان رايتس ووتش".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وفي السياق نفسه، تبادل مندوب فنزويلا الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير رافايل راميريس، ونظيره الإسرائيلي، داني دانون، انتقادات حادة بشأن التصريحات التي أدلى بها الأول، خلال الجلسة المغلقة التي عقدها المجلس حول توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين.

وبحسب دوائر دبلوماسية غربية حضرت الجلسة، فقد وجه السفير الفنزويلي انتقادات لاذعة لإسرائيل، بسبب احتلالها للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وتساءل في مداخلته مستنكرًا "ماذا تخطط "إسرائيل" للفلسطينيين؟ هل ستخفيهم؟ هل تسعى إلى الإجهاز عليهم؟، هذا النوع من الحلول التي ارتكبت ضد اليهود؟"، وعلى الفور أدان المندوب الإسرائيلي داني دانون، تصريحات السفير الفنزويلي، معتبرًا إياها أنها معادية للسامية.

وقال السفير الإسرائيلي في رسالة إلكترونية أرسلها للصحفيين المعتمدين بالمنظمة الدولية، إن "تصريحات المندوب الفنزويلي هي معادية للسامية وضد الدولة اليهودية. إن الفلسطينيين يجلبون معاداة السامية في أروقة الأمم المتحدة"، على حد تعبيره.

وزعم السفير الإسرائيلي قيامه بإجراء "اتصالات فورية مع مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لدى الأمم المتحدة، لضمان إدانتهما لتلك التصريحات".

مجلس الأمن يناقش إرسال قوة دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين

نيويورك . ابتسام عازم العربي الجديد 7\5\2016

عقد مجلس الأمن الدولي، ليلة الجمعة، جلسة غير رسمية ومغلقة تحت الصيغة المعروفة باسم "آريا فورميلا"، لمناقشة قضية تقديم الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وحضرت الجلسة جميع الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى أعضاء في الجمعية العامة الأمم المتحدة.

وأشار سفير فلسطين للأمم المتحدة، رياض منصور، إلى محاولة الولايات المتحدة، دون تسميتها، عرقلة عقد الاجتماع، والذي ناقش مسألة تقديم الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967.

وقال منصور، خلال مؤتمر صحافي عقده بعد الاجتماع، الذي استمر لثلاث ساعات حتى فجر السبت، بتوقيت الشرق الأوسط، إنّ "العرقلة استمرت حتى بعد قرار عقد الاجتماع. وعلى الرغم من ذلك كان اجتماعاً ناجحاً شهد حضوراً مشرفاً حيث حضر عدد أكبر مما توقعنا من وفود الدول".

وشاركت عشرات الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ممثلون عن منظمات المجتمع المدني. ولفت منصور، إلى أن الولايات المتحدة حضرت الاجتماع بتمثيل دبلوماسي منخفض، وحالت دون جعله مفتوحاً أو أن يتم بثه متلفزاً عن طريق قناة الأمم المتحدة بحيث يمكن نقله لمحطات أخرى، وهو ما يحدث غالباً في اجتماعات من هذا القبيل.

وبيّن سفير فلسطين، أنّ جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن حضرت الاجتماع وقدمت مداخلاتها. وحضرت اثنتا عشرة منها من أصل خمس عشرة على مستوى السفراء. وقدّم ثلاثة خبراء مشاركات أمام الحضور بما فيهم المحامي أرضي إمسيس وهو خبير في القانون الدولي، والذي يعد حالياً رسالة الدكتوراه في جامعة كامبردج البريطانية حول القضية الفلسطينية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

السيناريوهات المطروحة لحماية الفلسطينيين

وحضر إمسيس، المؤتمر الصحافي الذي عقده منصور بعد الاجتماع وتحدث عن مداخلته أمام مجلس الأمن، وثلاث رسائل رئيسة من الضروري أخذها بعين الاعتبار فيما يخص تقديم الحماية للشعب الفلسطيني. أولها أنّه على مجلس الأمن التحرك الآن. ثانياً أن هذا التحرك يجب أن يكون على أساس القانون الدولي والعام وعلى وجه التحديد القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى أجزاء أخرى من القانون الدولي.

وأوضح إمسيس، أن هذا القانون ساري المفعول على الدول الأعضاء في مجلس الأمن كدول وكدول عضوة منتخبة لمجلس الأمن، لافتاً إلى أن فشل مجلس الأمن باتخاذ أي خطوة فعالة من أجل تقديم الحماية للشعب الفلسطيني يرسل رسالة واضحة لعدة أطراف من بينها هؤلاء الذي يخرقون القانون الدولي الإنساني، بأنه يمكنهم القيام بذلك دون محاسبة. كما يرسل رسالة إلى الشعوب التي تعيش الاضطهاد، وليس فقط الشعب الفلسطيني، أن الجناة يمكنهم أن يمضوا قدماً دون محاسبة، ومن هنا علينا ألا نستغرب أن نرى الوضع كما هو عليه في الشرق الأوسط.

ورداً على أسئلة لـ"العربي الجديد" في نيويورك حول السيناريوهات المطروحة وأنواع الحماية الدولية التي يمكن للفلسطينيين نظرياً الحصول عليها أو المطالبة بها قال إمسيس إن "هناك إمكانيات عديدة من أجل حماية شعب أو مدنيين يعيشون تحت النزاع المسلّح".

وشدد أن ذلك لا ينطبق فقط على الحالة الفلسطينية بل على أي مدنيين يعيشون في مناطق نزاع على اختلاف ظروفها. وأشار إمسيس إلى أنه "للوهلة الأولى قد يبدو مستغرباً أن نتحدث عن القانون في النزاعات المسلّحة، ولكن هذا هو جانب جيد للقانون الإنساني الدولي".

وأضاف إمسيس أنّ "القوانين المهمة في الحالة الفلسطينية منصوص عليها في معاهدات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحروب والتي اعتمدت عام "1948.

وتحدث إمسيس عن أن معاهدة جنيف الرابعة تشير إلى أن جميع الأطراف الموقّعة للمعاهدات، بما فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عليها أن تحترم بل أن تؤمن وتعمل على احترام معاهدات جنيف.

كما تحدث إمسيس عن أربع خطوات يمكن من خلالها تقديم الحماية للشعب الفلسطيني: الحماية الجسدية، أي عن طريق قوات دولية، والحماية القانونية، والحماية العامة والحماية عن طريق الإعلام. وأكّد إمسيس، أنّه وعلى الرغم من أن الحماية عن طريق القوات الدولية تبدو "صعبة المنال" في ظل الظروف الحالية لكنها غير مستحيلة.

وأشار في هذا الصدد أن لدى الأمم المتحدة "قوات عسكرية" مراقبة على الأرض في القدس، وصحيح أن عددها قليل، ولكن يمكن أن يقوم مجلس الأمن بطلب من الأمين العام بالبحث في إمكانيات توسيع مهامها أو البحث في السبل والإمكانيات التي يمكن تبنيها لتوسيع أو تقديم الدعم لتلك القوات. وأشار إلى وجود إمكانيات أخرى عديدة.

الاحتلال الإسرائيلي يقصف غزة لليوم الثالث على التوالي

غزة ـ العربي الجديد 2016\5\7

لليوم الثالث على التوالي استمر جيش الاحتلال الإسرائيلي بقصف أهداف في قطاع غزة المحاصر، إذ شنّت طائرات حربية إسرائيلية، فجر اليوم السبت، غارتين على جنوبي قطاع غزة، دون أن يتم الإعلان عن وقوع إصابات.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأفادت وكالة "الأناضول"، نقلاً عن شهود عيان، بأن مقاتلات إسرائيلية قصفت أرضاً زراعية، في منطقة الزنة شرقي مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة.

وبحسب الشهود، فقد استهدف سلاح الجو الإسرائيلي، أرضاً ثانية في منطقة الفخاري، جنوبي شرق مدينة خان يونس.

وتسببت الغارتان الإسرائيليتان، بأضرار مادية في المحاصيل الزراعية، والمباني، والمنازل السكنية المحيطة بمواقع القصف.

من جانبها، ذكرت مصادر طبية فلسطينية، أن القصف الإسرائيلي لم يسفر عن وقوع أية إصابات.

وكان جيش الاحتلال قد شنّ خلال اليومين الماضيين نحو 15 غارة جوية على أهداف عدّة في غزة، إضافة إلى استهداف آلياته المدفعية، بأكثر من 40 قذيفة، الأراضي والمناطق الحدودية، ما أسفر عن مقتل فلسطينية وجرح اثنين آخرين.

ويزعم الاحتلال أن القصف جاء رداً على إطلاق قذائف صاروخية من القطاع.

وكشف نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، في خطبة الجمعة، أمس، عن اتصالات مع وساطات عربية وأممية، شملت تركيا ومصر وقطر والأمم المتحدة، لتهدئة الأوضاع الميدانية في غزة، ووقف تصعيد الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما لم تعقب عليه إسرائيل حتى اللحظة.

يُذكر أن الطرفين الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، كانا قد توصلا في 26 أغسطس/آب 2014 إلى هدنة طويلة الأمد، برعاية مصرية، بعد عدوان على غزة، استمر 51 يوماً أسفرت عن مقتل 2320 فلسطينياً وإصابة أكثر من 12 ألفًا آخرين، فضلًا عن تدمير 100 ألف منزل ومنشأة، وتدمير قرابة 5000 منشأة اقتصادية بشكل كلي وجزئي، وفق أرقام رسمية.

سفير فنزويلا: اسرائيل تريد تنفيذ "حل هتلر النهائي" ضد الفلسطينيين

بيت لحم- معا – 2016\5\7

اتهم سفير فنزويلا لدى مجلس الامن " رفائيل ريمرز " خلال نقاش اجراه يوم امس " الجمعة" في مجلس الامن الدولي تناول فيه طلب الفلسطينيين نشر قوات دولية في المناطق المحتلة لحماية الشعب الفلسطيني اسرائيل بالسعي لتنفيذ " الحل النهائي" للتخلص من الفلسطينيين .

"ماذا تنوي اسرائيل ان تفعل بالفلسطينيين ؟ هل يمكن للفلسطينيين ان يختفوا من الوجود ؟ هل تخطط اسرائيل لتنفيذ الحل النهائي للتخلص منهم كما فعل هتلر باليهود ؟ تساءل السفير اثناء النقاش الذي بادرت اليه مصر وماليزيا فنزويلا والسنغال وهي دول اعضاء غير دائمين في مجلس الامن .

واثارت تصريحات سفير غضب وحنق اسرائيل واليهود الذين طالبوه بالاعتذار ".

هذه التصريحات التي وصفوها بالمعادية للسامية وهو امتدادا لأقوال ممثل فلسطين الذي ساوى بين اسرائيل والنازية قبل عدة ايام" قال سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة المستوطن المتطرف داني دنون .

واضاف " ادخل الفلسطينيون اللاسامية الى اروقة الامم المتحدة ويؤسسون للغة عنصرية داخل برلمان شعوب العالم".

واخيرا ووفقا للقناة الثانية الاسرائيلية تراجع سفير فنزويلا عن تصريحاته وذلك تحدت ضغط الوفد الاسرائيلي وقدم اعتذارا متحفظا موجها اياه للشعب اليهودي وليس الى اسرائيل .

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

حول قرار منظمة التحرير بتحديد العلاقة مع الاحتلال

ياسر الزعاترة الدستور 2016\5\7

بينما كان اجتماع اللجنة التنفيذية ينعقد يوم الأربعاء الماضي، كانت قوات الاحتلال تعتقل ناشطا من حماس أفرجت عنه أجهزة السلطة قبل ساعات فقط، وهو متهم بإطلاق نار على حاجز للاحتلال عام 2010.

منذ مجيء السلطة الحالية، يستمتع الاحتلال بمزايا استثنائية تجعل من مصطلح "الاحتلال الديلوكس" واقعا صارخا، فهو يحصل على تعاون استثنائي من طرف السلطة على الصعيد الأمني، بل على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية من حيث وقف تيار المقاومة في المجتمع الفلسطيني. وحتى حين كانت قنابل الاحتلال تهطل على قطاع غزة في 3 حروب، كانت السلطة تمنع أي شكل من اشكال الصدام مع قوات الاحتلال، وفي الانتفاضة الراهنة كان الموقف أكثر وضوحا، حيث سعت السلطة بكل ما أوتيت من قوة للجم الانتفاضة التي يحلو لقيادتها أن تسميها هبّة.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فالاحتلال يحصل أيضا على حق الدخول والخروج إلى المناطق الفلسطينية، متى شاء لمطاردة النشطاء واعتقالهم، من دون أن يتعرض لأي أذى أو حتى إزعاج من أجهزة أمن السلطة.

مؤخرا، وأمام واقع الانتفاضة، اتخذت السلطة قرارا بتحذير الاحتلال من مغبة استمرار الاجتياحات لمناطق (أ) بحسب تصنيف أوسلو، وهي للعلم لا تتعدى 18 في المئة من الضفة الغربية، ومنحت الاحتلال مهلة شهر لتنفيذ ذلك، تحت طائلة التحذير من وقف التعاون الأمني، وانتهت المهملة من دون أن يُنفذ التهديد.

في آذار من العام الماضي، اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير، أو بقاياه بتعبير أدق، واتخذ قرارا بوقف التعاون الأمني، لكن القرار لم يُنفذ. يوم الأربعاء أعادت اللجنة التنفيذية تأكيد القرار، وقررت "تحديد العلاقة السياسية والاقتصادية والأمنية مع الاحتلال"، فهل سيحدث ذلك، أو سيكون مصير القرار الجديد هو ذاته مصير القرار القديم؟

وكما شككنا في تنفيذ القرار السابق عند صدوره، مع تمنياتنا بأن يخيب ظننا، ويشرب القوم حليب السباع، ويلتزموا بتعهدهم، فإن الموقف هذه المرة لن يتغير، فنحن نشكك في التنفيذ، مع تمنياتنا بأن يخيب ظننا أيضا.

نقول ذلك لأن هذه السلطة ارتبطت عضويا بالاحتلال، ولا يمكن لها أن تفك ارتباطها به، إلا إذا قررت أن تأخذ مسارا ثوريا، وهو ما لا يظهر من سلوك قيادة تنتظر بطاقات الـ في آي بي من الاحتلال، ولا تبدو في وارد اتباع النهج الثوري من جديد. أما الأهم، فهو قناعتنا بأنها تمضي في المسار الذي تمضي به عن وعي وتصميم، وحتى مطالبة الاحتلال بوقف التوغل في مناطق (أ)، إنما هو جزء من الرؤية التي يميل إليها الاحتلال، ممثلة في إعادة الوضع تدريجيا إلى ما كان عليه قبل عملية السور الواقي ربيع العام 2002، وصولا إلى تسليم تدريجي لمناطق (ب)، بعد (أ)، وترك ما تبقى وهو 60 في المئة من الضفة تحت ولاية الاحتلال (حدود الجدار الأمني)، وجعل ذلك بمثابة دولة مؤقتة، أو حل انتقالي من دون الاعتراف بذلك، وهو تأبيد للنزاع كما نقول دائما.

والحال أن مسألة وقف التوغل في مناطق (أ) لا تبدو حيوية بالنسبة للاحتلال، وهناك مِن قادته الأمنيين والسياسيين مَن يطالبون بذلك، ودائما كجزء من المشروع الذي نتحدث عنه، لكن روح المقاومة المتوافرة في الوسط الفلسطيني لا زالت تدفع نحو التريث خشية أن تصبح مناطق (أ) ملاذا آمنا للمقاومين كما كانت عليها قبل ربيع 2002، وإن كان المشهد مختلفا من حيث توجهات القيادة في الحالتين.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لذلك كله، من الصعب التفاؤل بأي توجه للسلطة بمشروعها المحسوم رفضا للمقاومة، فهي مهما شرّقت أو غرّبت ستظل وفية لطبيعة تكوينها والتزاماتها، وستظل تقطّع الوقت من خلال مشاريع حل وهمية، بينما يتكرس مشروع الحل الانتقالي واقعا على الأرض، من دون الاعتراف بذلك علنا.

وحتى يأخذ الشعب قراره الواضح بتصعيد انتفاضته ومنحها القوة والديمومة، سيظل المسار البائس قائما، سواء قبل الاحتلال بوقف الاجتياحات لمناطق (أ)، أم لم يقبل، مع شكنا مرة أخرى في أن التعاون الأمني سيتوقف. ألا يرى قائد المسيرة أنه مصلحة للشعب الفلسطيني كما يردد دائما؟!!

ضم الضفة المحتلة

برهوم جرايسي الغد الاردنية 2016\5\7

ثارت، في الأيام القليلة الماضية، ضجة إسرائيلية مفتعلة، في مركزها وزيرة القضاء العنصرية المتطرفة أييليت شكيد، حينما أعلنت نيتها الدفع باتجاه تطبيق القوانين الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الفلسطينية المحتلة. وقال المعترضون من الإسرائيليين إن هذا يعني ضم الضفة لما يسمى "السيادة الإسرائيلية"، ما يعني "تحويل إسرائيل الى دولة ثنائية القومية". كما صدرت تحذيرات فلسطينية من خطورة هذه المبادرة لكونها خرقا للقوانين الدولية. إلا أنه على أرض الواقع فإن كل القوانين الإسرائيلية مطبقة على المستوطنين في أنحاء الضفة كافة، ناهيك عن القدس.

فمنذ الانتخابات الأخيرة قبل عام، وحتى انتهاء الدورة الشتوية للبرلمان (الكنيست)، بات مُدرجا على جدول أعمال الكنيست ما يقارب 14 قانونا، بادر إليها أعضاء الكنيست من الائتلاف والمعارضة، وتهدف إلى فرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على الضفة. وكل واحد من مشاريع القوانين هذه مختص إما بمنطقة جغرافية ما، أو بتطبيق قوانين معينة على المستوطنين.

إلا أنه بسبب الوضع السياسي القائم، وحسابات حكومة الاحتلال أمام الحلبة الدولية، ستبقى هذه القوانين مُدرجة، ومن الصعب جدا رؤية أحد هذه القوانين يتقدم في المسار التشريعي. وهذا ليس من باب "حسن سلوك" رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بل لأن سن قوانين كهذه سيشوش حساباته أمام العالم؛ فما حاجة نتنياهو والاحتلال لقانون في هذه المرحلة، طالما أن جوهر هذه القوانين مطبق على أرض الواقع، من دون الإعلان رسميا؟

وكما هو معروف، فإن الضفة من دون القدس، خاضعة رسميا للحكم العسكري، وكل القرارات؛ من بناء استيطاني ومشاريع بنى تحتية، وحتى بناء مؤسسات للمستوطنين، تتطلب مصادقة وزير الحرب، بصفته المسؤول الحكومي عن جيش الاحتلال، وبضمنه الحاكم العسكري. وكل ما هو مطبق على الفلسطينيين في الضفة، خاضع للأحكام والمحاكم العسكرية. ولكن لا يجوز لأحد أن يتخيل للحظة أن هذه الأحكام العسكرية مطبقة أيضا على المستوطنين، كونهم يقيمون في منطقة محتلة؛ بل هم خاضعون كليا لكتاب القوانين الإسرائيلي، وفي حال خالف أحد منهم القوانين، فإنه يحاكم أمام محاكم "مدنية" في القدس المحتلة، وفي المدن الإسرائيلية المحاذية للضفة.

ولهذا، فإنه حين يقدم بعض النواب، على سبيل المثال، مشروع قانون لتطبيق قوانين العمل على المستوطنين في الضفة، فإنهم يعرفون أن هذه قوانين قائمة ومطبقة فعليا في جميع المستوطنات؛ إلا أن النواب يسعون من خلال مشروع قانون كهذا إلى فرض سابقة، بفرض قوانين "مدنية" إسرائيلية في الضفة المحتلة. كذلك، فإن كل جهاز تعليم المستوطنين خاضع للقانون الإسرائيلي الرسمي ولوزارة التعليم الإسرائيلية. وإلى جانب كل هذا، إقامة "جامعة إسرائيلية" في مستوطنة اريئيل في منطقة نابلس، بعد تحويلها من كلية أكاديمية إلى جامعة، وهي تواجه مقاطعة عالمية واسعة النطاق.

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

والجانب الأبرز لفرض القوانين الإسرائيلية على الضفة المحتلة، هو الانتخابات البرلمانية والبلدية، إذ تنتشر في المستوطنات كافة مئات صناديق الاقتراع، ويتم إدراج جميع المستوطنات على لائحة البلدات الإسرائيلية التي تنتشر فيها صناديق الاقتراع، وهذا بحد ذاته مخالف للقوانين الدولية. ويضاف إلى هذا أن جميع المستوطنات تعمل بموجب قانون البلديات الإسرائيلي، من انتخاب وحتى عمل مجالس المستوطنات. كما أنه في القاموس السياسي الإسرائيلي تعتبر المستوطنات الكبرى أو متوسطة الحجم "مدنا وبلدات"؛ ورؤساء مجالس المستوطنات يشاركون في ما يسمى "مركز الحكم المحلي"، الذي يجمع رؤساء البلديات والمجالس القروية والإقليمية كافة، القائمة في مناطق 48.

وبناء على الواقع القائم، فإن تصريحات وزيرة القضاء العنصرية المنفلتة شكيد، التي تعرف أن مبادرتها في هذه المرحلة لن ترى النور، تندرج في إطار "تفتيل عضلات" داخل الحكومة، في إطار الصراع الحزبي ومراكز القوة. فشكيد هذه من أبرز شخصيات تحالف المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي تلقى ضربة في الانتخابات السابقة، بفقدانه ثلث قوته البرلمانية (من 12 مقعدا إلى 8 مقاعد)، والقسم الأكبر من هذه الخسارة كان لصالح حزب "الليكود" بزعامة نتنياهو.

والأمر الأهم من ناحيتنا، أن عصابات اليمين الأشد تطرفا، إن كانت بتسمية "البيت اليهودي" أو "الليكود" وغيرهما، هي المسيطرة على النظام الحاكم؛ والأخطر من هذا، أن دولا مركزية في العالم تعرف وتتواطأ مع هذه السياسات الصهيونية الدموية.

المقاومة الفلسطينية تواجه المنطقة العازلة شرق غزة

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 2016\5\7

منذ اليوم الأول للتوتر على خط قطاع غزة الشرقي، كان بادياً أنّه يرمي إلى منع فرض واقع إسرائيلي جديد على الأرض، يسمح لجيش الاحتلال بالتوغّل والقيام بعمليات محدودة على بُعد أمتار من السياج الفاصل في الجهة الفلسطينية، في إطار المساعي الإسرائيلية للبحث عن أنفاق المقاومة. لكنّ ردة فعل المقاومة الفلسطينية، والمواجهات المحدودة التي جرت مع الاحتلال، تعني فشل محاولة فرض هذا الواقع على الأرض، أو على الأقل التأكيد الفلسطيني على أنه لا يمكن أن تكون غزة عرضة لعمليات إسرائيلية شبه يومية، من دون رد.

وكان واضحاً أنّ المقاومة وإسرائيل معاً لا تريدان الذهاب إلى حرب أوسع، فالمقاومة تعمّدت استهداف محيط تجمّعات الآليات ولم تستهدفها مباشرة، فيما استهدف الاحتلال مواقع عسكرية فارغة للمقاومة وأراضي زراعية، وفي غالبه لم يؤدِ إلى ضحايا.

وعلى الرغم من تأكيدات الأطراف المختلفة على أنّ عدواناً واسعاً على غزة ليس في وارد ذهاب إسرائيل إليه، ولا رغبة للمقاومة فيه، إلا أنّه إذا استمرت المواجهات المحدودة، وحصل عمل أمني قويّ للمقاومة، يمكن أنّ تنقلب الأمور وتتدحرج للوصول إلى عدوان أكبر، وهو ما تعمل الاتصالات الدولية حالياً على منعه.

واتُفق في تهدئة عدوان 2014 التي رعتها مصر، على إنهاء فكرة المنطقة العازلة التي تريد إسرائيل تثبيتها عند طرف قطاع غزة الشرقي المتاخم للنقب، وهو ما يعني ضمنياً السماح لها بالعمل فيها بحرية، وكذلك منع الفلسطينيين من التواجد فيها وحتى زراعتها. ولم يُلزم اتفاق تهدئة 2014 المقاومة بأي بند يمنعها من مواصلة العمل والتجهيز فوق الأرض وتحتها، وهو ما عرقل في حينه التوصل للاتفاق سريعاً، لكنّ إصرار الوفد الفلسطيني على منع التعهد بالأمر، كانت له نتائج أفضل.

وهو ما أكّد عليه نائب رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، إسماعيل هنية، والذي قال في خطبة الجمعة أمس، إنّ حركته لا تريد حرباً، لكنها والمقاومة لن تسمحا للاحتلال الإسرائيلي بإنشاء منطقة عازلة شرقي قطاع غزة، وفرض وقائع

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

جديدة على الأرض الفلسطينية. وقال هنية أيضاً إنّ "حماس" لا تدعو للحرب، ولا تريدها، لكنها لن تسمح باستمرار التوغّلات الإسرائيلية وفرض الاحتلال وقائع جديدة على الأرض، واستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الذي دخل عامه العاشر على التوالي.

ومن تصريحات هنية، وبياني "كتائب القسام" عن أحداث السياج الفاصل شرق غزة، يظهر جلياً أنّ أحد أشكال المواجهة الحالية يرمي إلى رفض إقامة منطقة عازلة ومنع الاحتلال من التوغلات اليومية. وكانت "القسام" قد سبقت ذلك بالتأكيد للاحتلال على أنه إذا أراد تهدئة مستوطني غلاف غزة عليه أن يعمل داخل الحدود لا خارجها.

وفي جولة المواجهة الحالية، من الناحية الإسرائيلية، محاولة واضحة لطمأنة مستوطني غلاف غزة، والذين باتوا في الأشهر الأخيرة أكثر قلقاً مع استمرار المقاومة في حفر الأنفاق أسفل السياج، ومع تساقط بعض الصواريخ على مناطقهم. وربما دفع المستوطنون الإسرائيليون الحكومة والجيش للذهاب إلى عدوان محدود من أجل إشعارهم بنوع من الأمن، خصوصاً مع توالي تحذيرات الفصائل الفلسطينية في غزة وعلى رأسها حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" من أنّ استمرار تشديد الحصار يعني أنّ الانفجار قد اقترب.

ومن المتوقع، إذا نجحت الجهود في تثبيت التهدئة والعودة إلى ما قبل المواجهات الحالية، أنّ تبقي إسرائيل على عملها انطلاقاً من أراضي 1948 على مكافحة الأنفاق التي تحفرها المقاومة، في مقابل استمرار المقاومة في عملها بما يضمن لها تحقيق نوع من توازن الرعب.

وفي كل الأحوال، فإنّ الذهاب إلى حرب واسعة على غزة لن يكون له تأثير على غزة وسكانها فقط، وفق تصريحات صدرت عن المقاومة أخيراً، بل ستطاول الإسرائيليين كما طاولتهم في العدوان الأخير، وإنّ لم تنجح الجهود في التوصل لتثبيت التهدئة، فإنّ أحداً لا يتوقع كيف ستكون عليه شكل الحرب المقبلة، لكنها بالتأكيد ستكون قاسية وصعبة وطويلة.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies